

تحقيق

داود رماله
aborami20@hotmail.comقانون المفقودين والمخفيين قسراً:
حقيقة تطوي آخر صفحات الحرب

تعود معاناة اهالي المفقودين والمخفيين قسراً الى لحظة اندلاع شرارة الحرب اللبنانية في ربيع العام 1975. مع تحقيق المصالحة الوطنية وصدور قانون العفو العام، كان يُؤمل ان تشرع ابواب الحقيقة على مصاريعها، لكن تبين ان الاقفال موصدة امام هذا الملف، وان المنخرطين في الحرب لا يريدون كشف بشاعة ما اقترفت ايديهم

في الجلسة التشريعية التي عقدها مجلس النواب في 13 تشرين الثاني 2018 اقر اقتراح قانون المفقودين والمخفيين قسراً، واصدر

موسى: القانون هدفه الحقيقة
لا نكء جراح الحرب

ما أهمية اقرار وصدور قانون المفقودين والمخفيين قسراً بعد هذه الفترة الطويلة من الانتظار؟

□ مرت فترة طويلة للوصول الى الخواتيم الايجابية تخلصها عمل من اللجان الامنية والوزارية من اجل متابعة هذا الملف الحساس. لكن الظروف لم تسمح بتحقيق ايجابيات، الا انه اعدت دراسة واحصاء جدي للمفقودين والمخفيين قسراً، ووضع كل الملفات في عهدة المدعي العام التمييزي آنذاك، ولذلك كان لا بد من تحريك هذا الملف. بمعنى ان هناك اهلاً ينتظرون ابناءهم ولا يعرفون مصيرهم ويجب تريد قلوبهم. جزء من اكتمال طبي صفحة الحرب هو اعطاء كل الامكانيات لمعرفة مصير هؤلاء بالطرق الشرعية، وهذا امر انساني وعاطفي ووطني وواجب الجميع السعي والمساهمة في حله. كان المطلوب اصدار قانون تعين بموجبه لجنة حيادية تضم اختصاصيين ويشارك فيها الاهالي من اجل جمع داتا شاملة، وجزء من هذا العمل انجز مع الصليب الاحمر الدولي، ووفقاً للداتا الشاملة يجري تحري بكل الامكانيات بما قد يؤول الى معرفة مصير المفقودين والمخفيين. هذا الامر تم من خلال مجلس النواب، وكان

52 تاريخ 6 كانون الاول 2018، لتنتقل عجلة البحث عن الحقيقة مهما كانت قاسية ومرة.

للحديث عن هذا القانون بإبعاده المختلفة، حاورت "الامن العام" رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية الدكتور ميشال موسى وعضو الهيئة الوطنية لحقوق الانسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب بسم القنطار، من موقعيهما المتكاملين تشريعياً واهلياً.

اهمية القانون انه
سحب ملف المفقودين
والمخفيين من الشارع

رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية الدكتور ميشال موسى.



ابناء فقدوا في فترات مختلفة اثناء الحرب وخارجها، ومنها خطف الامام السيد موسى الصدر ورفيقه الذين هم من المخفيين قسراً، وبالتالي هذا الموضوع صار وطنياً ويجب العمل على تبيان الحقائق.

■ هل من آلية تنفيذية لهذا القانون؟
□ طبعاً، سيتم تعيين الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، والقانون ينص على كيفية تعيينها ويعطيها صلاحيات كبيرة من اجل ادارة الملف بالكامل. الهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي، وعندما تعين يوضع نظامها الداخلي ويقر بمرسوم، وتوضع لها الآلية

■ هل من سقف زمني لعمل هذه الهيئة،

كي تستطيع متابعة كل المواضيع المتعلقة بالمفقودين والمخفيين من ادارية وتقنية وطبية مثل الحمض النووي والمواضيع القانونية المتعلقة بالدولة اللبنانية لمتابعة كل قضايا الارث والمال وغيرها، وان يكون هناك حماية لعضائها.

■ هل من سقف زمني لعمل هذه الهيئة،

القنطار: مسار طويل شاق
ينتظر الهيئة الوطنية للمفقودين

■ كيف تنظر الى اقرار قانون المفقودين والمخفيين قسراً وقبله انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان؟

□ في 13 تشرين الثاني 2018، اقر مجلس النواب قانون الاشخاص المفقودين والمخفيين قسراً، الذي ينص على انشاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، والتي ينتظرها مسار طويل من الترشيدات لتسمية اعضائها العشرة، ويفترض ان تصدر بمرسوم عن مجلس الوزراء بناء على قائمة ترشيدات يلتزم وزير العدل رفعها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء كما وردت من الجهات المعنية بالترشيح، وهي مجلس القضاء الاعلى ونقابتا المحامين في بيروت وطرابلس، ونقابتا الاطباء في بيروت وطرابلس، والجامعة اللبنانية ولجنة حقوق الانسان النيابية التي تسمي نشطاء حقوق الانسان ونشطاء الجمعيات المعنية بذوي المفقودين والمخفيين قسراً. بعدها يفترض ان تنكب الهيئة على وضع نظامها الداخلي وانتخاب رئيسها وصولاً الى اقرار موازنة مستقلة واختيار مقر وغيرها من الامور الادارية والمالية واللوجستية التي تكفل قيامها في اسرع وقت. يتوقع ان يمر وقت طويل قبل تسمية اعضاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، نظراً الى المسار البطيء الذي تسلكه عادة التسميات والترشيدات من الجهات المعنية.

■ من موقعكم الناشط في المجتمع المدني، ما المسار الذي سبق اقرار القانون؟
□ كان لبنان قد قبل عدداً من التوصيات التي

هل انتم متفائلون بعد اقرار القانون وخصوصاً انه يحتاج الى تحديد آلية العمل؟

□ كرس الفصل الثالث من قانون الاشخاص المفقودين والمخفيين قسراً لتحديد آلية انشاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، التي ينتظرها مسار طويل من الترشيدات لتسمية اعضائها العشرة، ويفترض ان تصدر بمرسوم عن مجلس الوزراء بناء على قائمة ترشيدات يلتزم وزير العدل رفعها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء كما وردت من الجهات المعنية بالترشيح، وهي مجلس القضاء الاعلى ونقابتا المحامين في بيروت وطرابلس، ونقابتا الاطباء في بيروت وطرابلس، والجامعة اللبنانية ولجنة حقوق الانسان النيابية التي تسمي نشطاء حقوق الانسان ونشطاء الجمعيات المعنية بذوي المفقودين والمخفيين قسراً. بعدها يفترض ان تنكب الهيئة على وضع نظامها الداخلي وانتخاب رئيسها وصولاً الى اقرار موازنة مستقلة واختيار مقر وغيرها من الامور الادارية والمالية واللوجستية التي تكفل قيامها في اسرع وقت. يتوقع ان يمر وقت طويل قبل تسمية اعضاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، نظراً الى المسار البطيء الذي تسلكه عادة التسميات والترشيدات من الجهات المعنية.

■ من موقعكم الناشط في المجتمع المدني، ما المسار الذي سبق اقرار القانون؟
□ كان لبنان قد قبل عدداً من التوصيات التي

ومتى يحق لها الاعلان عن الانتهاء من مهماتها؟
□ الهيئة تشكل من عشرة اعضاء يعيّنون جميعاً بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بغالبية الثلثين لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، بناء على اقتراح وزير العدل، وبعد انقضاء هذه المدة تقييم الامور ويبنى على الشيء مقتضاه.

القانون ازال العقبات
امام الاتفاق الدولي
لحماية الاشخاص من
الاختفاء القسري

عضو الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بسم القنطار.

صدرت خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي جرى في تشرين الثاني 2010 في مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة في جنيف. احدى هذه التوصيات قبول طلبات زيارات خبراء الامم المتحدة الى البلاد. واعربت ما يزيد عن 30 منظمة حقوقية في العام الماضي عن قلقها في شأن تأخر الحكومات اللبنانية المتعاقبة عن قبول زيارة عدد من المقررين الخاصين في



Available
Terra 23 CT
DC Commercial Charger
20kW DC CCS-2
22kW AC

Available
Terra 23 CJ
DC Commercial Charger
20kW DC CCS-2
20kW DC CHAdeMO

Available
Terra 23 CJG
DC + AC Commercial Charger
20kW DC CCS-2
20kW DC CHAdeMO
22kW AC



املهم في ان يكون اعتماد هذا القانون مثابة خطوة في اتجاه المصادقة على الاتفاق الدولي لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري وادراج الاختفاء القسري كجريمة مستقلة في النصوص التشريعية الجنائية. ومعلوم ان المصادقة على الاتفاق الدولي تنتظر توافقا سياسيا كونها احيلت على المجلس النيابي ضمن رزمة المراسيم في العام 2007 ورفضت الامانة العامة لمجلس النواب تسجيلها لكونها صدرت عن حكومية غير ميثاقية.

■ هل تترتب على لبنان امور اخرى لاستكمال انجاز اقرار القانون؟
□ في الخلاصة اصدار مرسوم تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين واقرار نظامها الداخلي وموازنتها، وقبول تعاونها مع فريق الخبراء الاممي، بالتزامن مع جهود سياسية، تزيل العقبات امام مصادقة البرلمان على الاتفاق الدولي لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري الذي يعتبر مكملا للقانون الوطني، جميعها مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى سلوك هذا الملف الطريق الصحيح بعد اقرار القانون.

احدى مهمات فريق الامم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري مساعدة الاسر على معرفة مصر او اماكن وجود افرادها الذين يبلغ عن اختفائهم. ويقوم الفريق بدور قناة اتصال بين افراد اسر ضحايا الاختفاء القسري والمصادر الاخرى التي تبلغ عن حالات الاختفاء، من جهة، والحكومات المعنية، من جهة اخرى. لهذا الغرض، يتلقى البلاغات المقدمة عن حالات الاختفاء من اقارب الاشخاص المختفين، او من منظمات حقوق الانسان العاملة بالنيابة عنهم، ويدرس هذه البلاغات ويحيلها على الحكومات، ولقد تلقى هذا الفريق منذ تأسيسه 313 حالة من لبنان. ولمناسبة اقرار قانون المفقودين والمختفين قسرا كرر هذا الفريق الاممي طلبه زيارة لبنان، مشيرا الى ان اصدار هذا القانون يمثل خطوة مهمة ويجسد التزاما حقيقيا للدولة بالوفاء بالتزاماتها، وتسهيل الضوء على الماضي والكشف عن الحقيقة لفائدة اسر واقرباء المفقودين وضحايا الاختفاء القسري. اضاف خبراء الفريق الاممي: نحن مستعدون لمساعدة الحكومة في التنفيذ الفعال للقانون بما في ذلك زيارة رسمية للبنان. وعبر الخبراء ايضا عن

الامم المتحدة الى 8 مقررين يعملون ضمن ما يعرف بالاجراءات الخاصة للامم المتحدة، لكنها لا تزال رافضة دخول ثمانية من المقررين ولجان وفرق الخبراء في الامم المتحدة الى الاراضي اللبنانية. لعل الزيارة الابرز التي يتوجب التوقف عندها تلك المتعلقة بفريق الامم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي، والذي طلب زيارة لبنان في 27 تشرين الثاني 2015. وكان من المقرر ان يزور البلاد في النصف الثاني من العام 2016، لكن الحكومة اللبنانية لم تلب هذا الطلب، رغم ان لبنان ملزم استقبال هذا الوفد كونه وجه دعوة مفتوحة ودائمة لجميع الفرق الاممية لزيارة البلاد من دون شروط. كرر فريق الامم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري طلبه لزيارة لبنان مرات عدة، آخرها في 1 حزيران 2018، ولم يتلق اي جواب من الحكومة اللبنانية. بحسب ما يشير تقرير الفريق الذي عرض امام مجلس حقوق الانسان في دورته التي عقدت في جنيف في ايلول 2018، يضع لبنان في موقع المتراجع عن تعهدات سابقة امام مجلس حقوق الانسان، وتحديد التعهدات التي قدمها خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل. تتمثل

